

دور مؤشرات السيولة والربحية في تحسين تنافسية البنوك التجارية الجزائرية:

دراسة تحليلية خلال الفترة (2015 - 2023)

The role of liquidity and profitability indicators in improving the competitiveness of Algerian commercial banks: an analytical study during the period (2015 - 2023).

فارس فضيل

Fares fodil

جامعة الجزائر 3_ الجزائر

prdfaresfodil@gmail.com

*اونيسي بلال

Ounissi bilel

جامعة الجزائر 3_ الجزائر

ounissi.bilel@univ-khenchela.dz

تاريخ النشر: 2025/04/30

تاريخ القبول: 2025/04/17

تاريخ الاستلام: 2024/11/27

الملخص :

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى تحليل مؤشرات السيولة والربحية للبنوك التجارية الجزائرية لمعرفة وضعيتها التنافسية وذلك بالاستناد إلى البيانات السنوية للفترة (2015 - 2023)، فالتنافسية تمثل العنصر الاستراتيجي الحاسم الذي يقدم فرصة جوهرية للبنوك التجارية حتى تكون قادرة على اكتساح السوق بالمقارنة مع منافسيها، من خلال التوفيق بين متطلبات السيولة وتحقيق الربحية مع تقليل المخاطر، وتوصلت الدراسة إلى أن المنافسة في البنوك الجزائرية تبقى محدودة ومحصورة، فهي ما تزال تحتاج إلى المزيد من الإصلاحات حتى يتوفر فيها الجو التنافسي الذي يمكنها من تنمية قدراتها التنافسية في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات السيولة؛ مؤشرات الربحية؛ القدرة التنافسية؛ البنوك التجارية؛ المنافسون.

تصنيف جال: M40؛ M41؛ G21؛ E58.

Abstract :

The study aims primarily to analyze the liquidity and profitability indicators of Algerian commercial banks to determine their competitive position, based on annual data for the period (2015-2023), competitiveness represents the critical strategic element that provides a fundamental opportunity for commercial banks to be able to sweep the market in comparison with their competitors, by reconciling liquidity requirements and achieving profitability while reducing risks, the study concluded that competition in Algerian banks remains limited and confined, it still needs more reforms in order to create a competitive atmosphere that enables it to develop its competitive capabilities in light of the new economic environment.

Key words: Liquidity indicators; Profitability indicators; Competitiveness Commercial banks; Competitors.

JEL classification codes : M40; M41; G21; E58.

1. مقدمة:

يعتبر دراسة وتحليل مؤشرات السيولة والربحية على مستوى البنوك التجارية الجزائرية، من الرهانات الكبرى التي تضمن بقاءها واستمرارها في محيط يتميز بالتغيرات السريعة والبقاء فيه للأقوى، حيث أن القوة هنا تكمن في توفر نظام مصرفي يستند إلى عوامل وآليات السوق في الوصول إلى التصدي لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي اكتسحت الساحة البنكية في الآونة الأخيرة، لذلك يمكن القول أن التلاؤم مع الأحداث والمتغيرات العالمية هو السبيل للخروج من الوضعية التي تعيشها البنوك الجزائرية، وبالتالي تحقيق مردودية عالية وحصة سوقية معتبرة، وهذا لا يتأتى إلا من خلال إتباع إجراءات ووضع استراتيجيات تتماشى وظروف اقتصاد السوق، كما أن هذا الطرح مرهون بوجود جهاز مصرفي فعال وقادر على تعبئة الموارد المالية، وكذا قدرته على تخصيص الأموال القابلة للإقراض وفق أفضل الصيغ والكيفيات المناسبة، مع خلق بيئة تنافسية داخلية بين المؤسسات المكونة لهذا القطاع مما يسهم في زيادة مردوديته وقدرته التنافسية.

1.1. إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي للإشكالية كما يلي:

كيف يساهم تحليل مؤشرات السيولة والربحية في تحسين القدرة التنافسية للبنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2015-2023) ؟

2.1. الأسئلة الفرعية: نحاول في هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي، مروراً بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي السيولة المصرفية والربحية، وما هي مؤشراهما؟
- ماذا نقصد بتنافسية البنوك التجارية، وما علاقتها بمؤشرات السيولة والربحية؟
- هل يمكن تجسيد القدرة التنافسية في البنوك التجارية الجزائرية من خلال مدخل تحليل مؤشرات السيولة والربحية ؟

3.1. فرضية الدراسة: تم صياغة الفرضية العامة للدراسة كالتالي:

"إن دراسة وتحليل مؤشرات السيولة والربحية دور كبير في تعزيز القدرات التنافسية للبنوك التجارية الجزائرية، لأنها تضع البنوك أمام حتمية تنوع وتحسين المنتجات المقدمة لاستقطاب أكبر عدد من العملاء داخل السوق المصرفي".

4.1. أهمية الدراسة: تنبثق أهمية موضوع الدراسة من أهمية تقييم أداء البنوك التجارية بعد تطبيقها لمؤشرات السيولة والربحية، والتي تعتبر عملية أساسية وضرورية لاستمرار نشاطها

ولمواجهتها التغيرات والتحديات المستمرة، وهو ما يمكنها من تحسين جودة منتجاتها لتحسين مركزها التنافسي وزيادة حصتها السوقية، من خلال اكتسابها لميزة تنافسية.

5.1. أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة بلوغ الأهداف الآتية:

- التعرف على المفاهيم النظرية حول السيولة والسيولة المصرفية، الربحية ومؤشراتهما وتنافسية البنوك التجارية؛
- التعرف على العلاقة بين مؤشرات السيولة والربحية وتنافسية البنوك التجارية؛
- تحليل مؤشرات السيولة والربحية للبنوك التجارية الجزائرية كوسيلة لدعم وتحسين وضعيتها (قدراتها) التنافسية.

6.1. منهج الدراسة: تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال وصف الأدبيات النظرية واتجاهات كل متغيرات الدراسة فيما بينها خلال فترة الدراسة، وصولاً لنتائج يمكن من خلالها الخروج بمقترحات مهمة.

7.1. تقسيم الدراسة: قد تم تقسيم الدراسة إلى محورين، المحور الأول حددنا من خلاله المفاهيم النظرية لكل من السيولة والربحية المصرفية وتنافسية البنوك التجارية، وفي المحور الثاني قمنا بدراسة وتحليل مؤشرات السيولة والربحية للبنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2015 - 2023)، وفق الإحصائيات التي يوفرها البنك المركزي الجزائري.

2. الإطار النظري للدراسة

إن دراسة السيولة والسيولة المصرفية، الربحية ومؤشراتهما بشكل أفضل أصبح ضرورة حتمية تقتضيها الحاجة، بغرض حصول المصارف على أكبر قدر ممكن من الحصة السوقية التي تضمن أكبر عدد من العملاء من جهة، ومن جهة أخرى تحسين تنافسيتها في الأسواق المالية والمصرفية.

1.2. مفهوم السيولة والسيولة المصرفية: السيولة مصطلح شائع في لغة المصارف والأسواق المالية، على الرغم من تعدد المفاهيم حول موضوع السيولة إلا أن هذه التعاريف لا تختلف في جوهرها.

تعرف السيولة المصرفية بأنها: "مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها، لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في ضوء استحقاقات التزاماته (Dick, 2007)"

وعليه يمكن القول أن السيولة في المصارف التجارية تعني مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في استجابته لطلبات سحب العملاء لودائعهم سواء كان ذلك بصورة عادية

أو غير عادية بسرعة وبدون خسائر، إضافة إلى تلبية لطلبات الحصول على الائتمان، وهو ما يستدعي توفر نقد سائل كاف لدى المصرف مع سهولة تسهيل بعض الأصول عند الاضطرار. وتعتبر السيطرة على السيولة واحدة من المهام والمسؤوليات الهامة لإدارة المصرف، لأن استخدام الأموال قصيرة الأجل في الاستثمارات طويلة الأجل ستؤدي إلى مواجهة المصرف إلى خطر متمثل في أن يطلب أحد أصحاب حسابات الاستثمار أمواله مما قد يضطر المصرف إلى بيع بعض أصوله للتغطية.

2.2. مفهوم الربحية المصرفية: الربحية هدف تسعى إليه جميع المؤسسات الاقتصادية، لأنه ترجمة حصيلته لنشاط المؤسسة الاقتصادية على مدار فترة مالية ماضية، ونتيجة قرارات وسياسات مارستها المؤسسة بمهدف تعظيم الثروة للملاك.

إن للربحية المصرفية مفهوماً واسعاً وله عدة مجالات، وإن قياسها يعتبر مسألة دقيقة ولا يكون ذا دلالة إلا إذا نسب إلى فترة مرجعية معينة، وهي المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية، لجودتها وإدارتها، كذلك للربحية مفهوماً تشغيلياً بمعنى أن الربحية تتحقق عندما تكون الإيرادات المحققة أكبر من النفقات أو التكاليف المستنفدة، وبذلك فإن الربحية هي التجسيد الفعلي للنتائج المحققة من طرف المصرف والتي تهم جهات متعددة وفئات مختلفة (أموال المساهمين، المقرضين، الموردون، العمال وغيرهم)، وهذا ما جعل مفهومها أكثر نسبية يتحدد ويرتبط بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كل جهة من هذه الجهات. (كمال، 2004)

3.2. مؤشرات السيولة والربحية في المصارف: وهي كالآتي:

أ. **مؤشر السيولة في المصارف:** تمثل السيولة الجانب الأكبر من موارد المصارف الحالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم يكون المصرف مستعداً للوفاء بها في أي لحظة، وهو يعد مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها، لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في ضوء استحقاقات التزاماته. (M, 2013)

ب. **مؤشر الربحية في المصارف:** إن الهدف الرئيسي للمصارف بصفة عامة هو تحقيق الأرباح وتعظيمها شأنها في ذلك شأن أي منظمة أعمال تسعى لزيادة ثروة مالكيها وزيادة القيمة السوقية لأسهمها، وهو المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية، لجودتها وإدارتها، وهي تسمح للمصرف بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة، وتوفر للمصرف وقاء ضد المشكلات قصيرة الأجل. (العالي، 2005)

لعل أهم المؤشرات المالية وأكثرها استخداما في تقييم ربحية المنشآت التجارية بما فيها المصرف هي النسب المالية التي يتم اشتقاقها عادة من القوائم المالية المنشورة لتلك المنشآت، أي قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي وفي بعض الأحيان قائمة التدفقات النقدية. (Hudgins، 2008)

4.2. مفهوم تنافسية البنوك التجارية: تعد المنافسة المصرفية من أهم الأسباب المحددة

للمحيط الذي تحاول من خلاله مختلف المؤسسات الاقتصادية ومنها المصرفية إثبات وتطوير تواجدتها داخل السوق، من خلال عرض ما تحوزه من موارد، إمكانيات ومهارات لمواجهة منافسيها والسعي إلى التفوق عليهم، وتعتبر وسيلة لتعزيز القدرة التنافسية لأي قطاع مصرفي وللرفع من مستوى جودة المنتجات.

حيث تعرف التنافسية بأنها: "عملية ديناميكية يسعى من خلالها المتعاملون الاقتصاديون داخل سوق واحدة إلى تصريف المنتجات التي تم إنتاجها بهدف امتلاك ميزة عن باقي المنافسين". (scialom، 1999)

أما تنافسية البنوك التجارية فهي تعرف بأنها: "قدرة وفرص البنوك الراهنة والمستقبلية على تصميم، إنتاج وتسويق منتجات في بيئاتهم المحيطة بهم، أي خلق القيمة لدى العميل وتزويدهم بجمايتهم بشكل يفوق المنافسين". (Heizer، 2001)

5.2. أهمية مؤشرات السيولة والربحية في تجسيد القدرات التنافسية البنوك التجارية:

تعكس التنافسية المصرفية الفكر الحديث للإدارة المصرفية في القرن الحادي والعشرين الناتج عن التغيرات المحلية والدولية والمتمثلة في عوامة الأسواق المالية، إزالة القيود المصرفية وغيرها، وهذا ما دعا المصارف إلى ضرورة تدعيم مراكزها التنافسية باعتبارها الوسيلة الأساسية لتحقيق النجاح وافتحام السوق المحلية والعالمية، كما أدت هذه الموجة القوية للعوامة أيضا إلى تغيير في الأنشطة المصرفية وإعادة هيكلة الخدمات المصرفية وهو الأمر الذي دفع المصارف إلى البحث عن الأدوات، الوسائل والسبل التي تكفل لها الحصول على مواقع تنافسية وسط السوق المصرفية، تمكنها من تحقيق ميزة تنافسية مقارنة بالمصارف المنافسة، بالإضافة إلى: (محمود، 2019)

➤ أصبحت دراسة السيولة والربحية عملية ضرورية بالنسبة للمصرف لتحديد احتياجات القطاعات المختلفة، حتى يتسنى له التعامل معها وإشباع حاجاتهم وفي نفس الوقت تحقيق أهدافهم، مع تقدير حجم الطلب المستقبلي وتتبع خطى المنافسين سواء الداخليين أو الخارجيين؛

➤ تعد مؤشرات السيولة والربحية من أكثر الأساليب استخداما في تقييم الأداء المالي للمصارف عامة نظرا لبساطتها وسهولة فهمها، والتي تتم من خلالها توفير المعلومات المالية لكل الجهات والأطراف التي يهمها الوقوف على نشاط المصرف، الأمر الذي يدفعها إلى تبني استراتيجيات مناسبة لمواجهة زيادة قدرتها التنافسية، ودراستها لمجموعة من القوى المؤثرة في المنافسة لتتمكن من حصر الفرص والتهديدات وتحديد نقاط القوة والضعف على مستوى السوق المصرفي، بالإضافة إلى دور الرقابة لترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية مع تصحيح الانحرافات؛ (حسين، 2008)

➤ إن نجاح البنوك التجارية في زيادة وتحقيق قدراتها وميزتها التنافسية انطلاقا من تحسين جودة خدماتها، الذي يعد مرتكزا وهدف رئيسي يجب بلوغه في ظل المنافسة والتحديات التي تواجهها المؤسسات المصرفية، ويكون ذلك من خلال تحسين الاستراتيجيات المتبعة وتحديثها تماشيا مع متطلبات الزبائن وتنوع مصادر ميزة المصرف، ولتحقيق هذا الجانب يجب الوقوف على الجانب الثاني وهو جودة الخدمة من خلال قياسها، تطويرها وتنويعها.

3. تحليل مؤشرات السيولة والربحية بالنسبة للمصارف التجارية الجزائرية

تتاح أمام السوق المصرفية مجموعة من المؤشرات والتي تستخدم لتقييم الأداء السوقي لها، تقييم القرارات وتقييم المركز المالي والنقدي، ومن أهم هذه المؤشرات نذكر:

1.3. مؤشر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية: من أهم مؤشرات السيولة نذكر:

أ. **تطور حجم الودائع:** بالنسبة لمؤشر الودائع التي تعتبر مركز الثقل في موارد البنوك، فهي تعتبر عملية تعبئة المدخرات، وفي الوقت ذاته أهم مورد لتمويل مختلف عمليات البنك، وقد شهدت الساحة البنكية الجزائرية إنشاء عدة بنوك خاصة، الأمر الذي خلق جوا من المنافسة بين هذه الأخيرة وبين البنوك العمومية على جذب أكبر قدر ممكن من الودائع من خلال تقديم خدمات جديدة ومتنوعة، حيث سجل هذا النشاط نموا معتبرا، والجدول الموالي يوضح تطور حجم الودائع من طرف البنوك الجزائرية:

الجدول 1: تطور حجم الودائع من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة (2015 - 2023)

السن	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
الودائع تحت الطلب	4945.9	5104.8	4152.2	3270.4	3456.3	4054.7	3765.5	3060.5	3297.7	البنوك العمومية
	1188.6	1111.9	1064.1	888.7	856.8	825.8	733.5	671.7	594.0	البنوك الخاصة
	6134.5	6216.7	5216.3	4159.1	4313.0	4880.5	4499.0	3732.2	3891.7	المجموع
الودائع لأجل	7258.4	6855.4	5775.3	5150.6	4986.0	4738.3	4233.0	4010.8	4075.8	البنوك العمومية
	753.6	729.6	687.9	607.3	545.5	494.3	475.5	398.6	367.6	البنوك الخاصة
	8012.0	7584.9	6463.2	5757.8	5531.4	5232.6	4708.5	4409.3	4443.4	المجموع
										الودائع كضمان
										إجمالي الودائع (مليار دج)
										770.5
										14917.0
										14530.4
										12484.9
										10756.0
										10639.5
										10922.7
										10232.2
										9079.94
										9200.8

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على المصادر التالية: (الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي،

2019) (الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، 2023)

- (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2019، الصفحة 82)

- (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2023، الصفحة 48)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور الودائع المجمعة في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة (2015-2023)، حيث سجل انخفاض مقدّر بـ 2.2 % بعد سنة 2015، نتيجة انخفاض للودائع تحت الطلب وأجل المجمعة من طرف المصارف في سنة 2016 بـ 2.3 %، بالمثل، انخفض مجموع الودائع المجمعة في نهاية 2017، بما في ذلك الودائع كضمان بـ 1.3 % مقابل زيادات بـ 0.9 % في 2018، كما عرف نشاط تجميع الودائع تحت الطلب ولأجل من طرف المصارف أيضا انخفاضا بنسبة 2.7 % في سنة 2019، مقابل زيادة بنسبة 9.8 % في سنة 2018 و 13.1 % في سنة 2017 مع احتساب الودائع المخصصة كضمان، غير مدرجة في الكتلة النقدية بالمعنى الواسع.

كما قد عرف إجمالي الودائع المجمعة من طرف المصارف في نهاية سنة 2019 انخفاضا بنسبة 2.6 %، مقابل ارتفاع بنسبة 6.7 % في سنة 2018 و 12.7 % في سنة 2017، وفي نهاية سنة 2023 سجل نشاط تحصيل الموارد من قبل المصارف نموا بنسبة 2.7 %، أي بوتيرة تقدم

أقل من تلك التي سجلت في سنة 2022 والبالغة 16.4%، حيث انتقلت الموارد المجمعة من 14530.3 مليار دج في نهاية سنة 2022 إلى 14917.0 مليار دج في نهاية سنة 2023.

ب. مؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: بالنسبة لهذا المؤشر فهو يعكس الأهمية

النسبية للأصول السائلة من النقد وشبه النقد لإجمالي أصول البنك، فعادة ما يرتبط

الانخفاض في هذا المؤشر بارتفاع درجة توظيف الأموال في عناصر أقل سيولة كمنح

الائتمان، والاستثمارات المختلفة منخفضة السيولة ذات آجال استحقاق أكثر من سنة

وغيرها، وبشكل عام يدل على قدرة القطاع المصرفي على الوفاء بالتزاماته، ويمكن إيضاح

تطوره من خلال الجدول التالي:

الجدول 2: تطور نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنوك الجزائرية خلال

الفترة (2015 – 2023)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الأصول السائلة	9261.1	9407.0	10266.1	1140.4	1097.2	/	/	/	/
إجمالي الأصول	12508.7	12881.0	14098.4	1551.3	1658.9	/	/	/	/
الأصول السائلة/إجمالي الأصول	27.14%	23.52%	23.51%	19.84%	15.97%	13.11%	35.98%	40.22%	40.37%

المصادر: تم إعداد الجدول اعتمادا على المصادر التالية: (الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي،

2019) (الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، 2023)

- (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2019، الصفحة 94)

- (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2023، الصفحة 61)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن السيولة الإجمالية لكافة للمصارف حسب مؤشر

الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول شهدت تذبذب خلال فترة الدراسة، حيث سجلت أعلى

نسبة سنة 2015 تقدر بـ 27.14% وهذا يبين أن الجهاز المصرفي الجزائري يتمتع بفائض

في السيولة، ثم عرفت بعد ذلك تراجعاً حتى سنة 2020، ويرجع الانخفاض المحسوس في النسبة

إلى تراجع مستوى الأصول السائلة على العموم في مقابل الاتجاه التصاعدي للقروض المتوسطة

وطويلة الأجل، مما يشير إلى حدوث تغيرات في توظيف الأموال في عناصر أقل سيولة، كما

أظهرت الوضعية الموحدة للمصارف العمومية تغطية الأصول السائلة لأكثر من 115% من إجمالي الأصول بعد تسجيل معدل تغطية بلغ 31,54% في سنة 2020 ليتجاوز 110% في نهاية سنة 2021، هذا الوضع دليل على أن التوترات على سيولة المصارف العمومية قد تم التحكم فيها بالكامل في سنتي 2021 و 2022، ثم يأتي التحسن نتيجة الزيادة في الأصول سائلة بنسب 17,3% و 24,9% في مستحقات على الإدارة المركزية (السندات وأذونات الخزينة) في نهاية سنتي 2021 و 2022 على التوالي بعد إعادة شراء القروض المشتركة للشركات العمومية من قبل الخزينة مقابل سندات تصل إلى 599,6 مليار دينار.

ج. مؤشر الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل: والذي يعبر عن مدى التوافق في آجال الاستحقاق بين التزامات البنوك قصيرة الأجل وأصولها السائلة، بحيث تكون قادرة على مواجهة هذه الالتزامات دون الوقوع في أزمات سيولة وخسائر، ويمكن إيضاح تطوره من خلال الجدول الموالي:

الجدول 3: تطور نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل في البنوك الجزائرية خلال

الفترة (2015 – 2023) الوحدة: مليار. دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الأصول السائلة	9261.1	9407.0	1026.6	1140.4	1097.9	/	/	/	/
الخصوم قصيرة الأجل	3891.7	3732.2	4499.5	4880.5	4313	/	/	/	/
الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل	61.64%	58.39%	53.70%	47.4%	44.23%	37.14%	102.0%	108.5%	117.5%

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على المصادر التالية: (الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، 2019)

(الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، 2023)

- (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2019، الصفحة 94)

- (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2023، الصفحة 61)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن السيولة الإجمالية للبنوك حسب مؤشر الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل بعد أن فاقت أعلى مستوياتها، فبعد الزيادة المعتبرة في السيولة المصرفية خلال سنة 2021 في ظل برنامج إعادة التمويل الخاص، الذي تم إغلاقه في جوان 2022، يواصل مستوى الأصول السائلة منحاه التصاعدي، مسجلا فارقا يفوق +27,6% في سنة

2022 مقارنة بالسنة السابق (+231,1% في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020)، سمحت هذه الزيادة لنسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل بالعودة إلى مستوى المتطلبات التنظيمية، متجاوزة عتبة 100%، حيث ارتفعت من 37,14% في سنة 2020 إلى 102.06 % سنة 2021 إلى ثم 117,56% في سنة 2023، كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال السنوات الخمس التي سبقت سنة 2021، لم يتوقف اتجاه تطور الأصول السائلة للنظام المصرفي عن الانخفاض باستثناء سنة 2017 بعد التمويل غير التقليدي.

2.3. مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية: تعد أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي، لأنها أكثر النسب مصداقية في تحديد قدرة المصرف على توليد الأرباح، وكونها تقيس مدى فاعلية السياسات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية، والقرارات التي تتخذها الإدارة لتحسين أدائها المالي، كما أنها تعد مصدر من مصادر ثقة المودعين والدائنين في البنك وتساهم في زيادة رأس المال والاحتياطيات، بالإضافة إلى تمكين البنك من مواجهة أية خسائر غير متوقعة، ومن أبرز المؤشرات المستخدمة للدلالة على فاعلية الأداء بالبنوك وربحيته، نذكر:

أ. **مؤشر العائد على الأصول (ROA):** يقيس هذا المؤشر معدل العائد على الأموال المستثمرة في الموجودات وهذا بقسمة النتيجة الصافية إلى إجمالي الأصول، وهو مؤشر يعكس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيقها الأرباح من مجمل استثماراتها في الموجودات، وإن ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة الإدارة الاستثمارية للمصرف أي استخدام وإدارة أصولها بالشكل المطلوب، وحسب المعايير القياسية والعالمية فإن معدل العائد على الأصول يجب ألا يقل عن 1 % كحد أدنى، والجدول الموالي يوضح تطور العائد على الأصول في البنوك الجزائرية:

الجدول 4: مؤشر العائد على الأصول في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2015 – 2023)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
البنوك العامة	1.8%	1.8	1.9	2.27	1.26	1.23	1.53	1.14	1.28
		%	%	%	%	%	%	%	%
البنوك الخاصة	3.2%	2.8	2.6	3.38	3.16	2.73	2.90	3.06	2.93
		%	%	%	%	%	%	%	%
العائد على الأصول	1.9%	1.9	1.9	1.51	1.43	1.72	3.37	1.38	1.49
		%	%	%	%	%	%	%	%

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على المصادر التالية: (الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي،

(2019) (الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، 2023)

- (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2019، الصفحة 99)
- (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2023، الصفحة 65)

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن: العائد على الأصول في البنوك الجزائرية قد شهد استقرارا نسبيا خلال الفترة (2015 - 2023)، بالرغم من تسجيله لفترات تذبذب تراوحت بين انخفاض وارتفاع، حيث بعدما سجل سنة 2015 نسبة تقدر بـ 1.9%، وبقيت مستقرة إلى غاية سنة 2017، ثم تراجع خلال السنتين اللاحقتين إلى أن وصل إلى 1.43% سنة 2019 ليسترجع المؤشر تحسنه ابتداء من سنة 2020 إلى غاية بلوغه 3.37% سنة 2021، ليعاود الانخفاض مجددا حتى سنة 2022، ويرتفع طفيفا سنة 2023 وهذا بالرغم من تراجع نسبة نمو القروض المصرفية ابتداء من سنة 2015، نتيجة لسياسة التقشف التي انتهجتها الدولة عقب الصدمة البترولية التي أثرت على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي في الجزائر وكذا جائحة كورونا وعواقبها.

كما نلاحظ أن هذا المؤشر هو أحسن لدى البنوك الخاصة مقارنة مع ذلك المحقق من طرف البنوك العمومية، ويفسر ذلك إلى التطور الإيجابي لأنشطة البنوك الخاصة في ظل تدني نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لديها بفعل التحكم الجيد والأفضل في تسيير مخاطر القرض، مقابل عدم امتلاك البنوك العمومية لمستوى عال من الأصول الإنتاجية كتلك المتوفرة لدى البنوك الخاصة، بما يسمح بخلق صافي ناتج مصرفي معتبر مما يترجم بدوره المستوى الهام للقروض غير الناجعة ضمن أصول البنوك العمومية، كما يعتبر ارتفاع حجم عملياتها مع بنك الجزائر والتي تكتسب من خلالها عوائد منخفضة عاملا مفسرا آخر.

ب. **مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE):** إن هذا المؤشر يحسب بقسمة النتيجة الصافية إلى متوسط حقوق الملكية، أي يقيس معدل الربح الصافي الذي يجنيه المساهمون من استثمار أموالهم في البنك، وبمعنى آخر هو مردود مخاطرتهم في توظيف أموالهم في البنك، وتدل هذه النسبة على مدى كفاءة إدارة البنك في توظيف أموال المساهمين، خاصة إذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة فهذا يدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في البنك، وحسب المقاييس العالمية فإن معدل العائد على حقوق الملكية يجب ألا يقل عن 18%، والجدول الموالي يوضح تطور هذا المؤشر في البنوك الجزائرية:

الجدول 5: مؤشر العائد على حقوق الملكية في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2015-2023)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
البنوك العامة	23.8 %	18.69 %	19.99 %	22.72 %	12.3 %1	7.34 %	13.47 %	11.97 %	15.52 %
البنوك الخاصة	16.1 %6	15.2 %	14.7 %	21.22 %	22.5 %1	13.59 %	18.29 %	20.11 %	20.07 %
العائد على حقوق الملكية	21.4 %8	17.89 %	18.84 %	22.41 %	14.0 % 8	8.31 %	14.35 %	13.47 %	15.59 %

المصادر: تم إعداد الجدول اعتمادا على المصادر التالية: (الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي،

(2019) (الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، 2023)

- (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2019، الصفحة 99)

- (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2023، الصفحة 65)

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن: معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الجزائرية قد شهد تذبذبا خلال الفترة (2015 - 2023)، حيث بعد أن سجل أعلى مستوى له سنة 2015 أين بلغ نسبة 21.48%، لكن سرعان ما تراجع سنتي 2016 و 2017، لينخفض مرة أخرى ليصل إلى 13.47% سنة 2022، ليستعيد ارتفاعه مرة أخرى سنة 2023.

كما نلاحظ أنه يوجد تباين واضح بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة فيما يخص مؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث أنه سجل تذبذبا كبير خلال فترة الدراسة، مع تسجيل أفضلية للبنوك العمومية، ويرجع تذبذب العائد على حقوق الملكية للبنوك الجزائرية خلال هذه الفترة إلى الأثر المتزامن للتغير في الأموال الخاصة مقارنة بالنتائج المصرفية، حيث أن انخفاض المؤشر يرجع إلى ارتفاع الأموال الخاصة بشكل معتبر في فترات تميزت باستقرار أو انخفاض النتائج المصرفية، وذلك بالنظر لقيام البنوك برفع رؤوس أموالها لتدعيم أموالها الخاصة من خلال دمج جزء من الأرباح في الاحتياطات أو عدم توزيع الأرباح، وهذا بسبب تكلفة إعادة التمويل والتي تضاف إلى تكاليف البنوك، وذلك في ظل لجوء البنوك لتغطية احتياجاتها من السيولة، وعلى العكس من ذلك يفسر ارتفاع المؤشر خلال فترة الدراسة للبنوك الخاصة بشكل عام إلى ارتفاع الأموال الخاصة ولكن بتناسب أقل من ارتفاع نواتج الدورات المصرفية للبنوك بسبب ارتفاع حجم نشاطها والتوسع في شبكة الفروع المصرفية.

ج. الهامش المصرفي (منفعة الأصول): تقاس هذه النسبة بقسمة النتيجة صافي المنتج المصرفي إلى إجمالي متوسط الأصول، تسمى أيضا بنسبة استخدام الأصول وتستخدم كأداة

تشخيصية لقياس كفاءة سياسة إدارة محفظة الأصول، من حيث أهمية الكمية المتواجدة من الأصول المربحة ضمن إجمالي الأصول، إذ ترتفع هذه النسبة عند ارتفاع الموجودات المدرة للأرباح خاصة منها القروض ذات المردودية العالية وتنخفض بانخفاض كميتها، والجدول الموالي يوضح نسبة الهامش المصرفي في البنوك الجزائرية:

الجدول 6: مؤشر الهامش المصرفي في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2015 – 2023)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
البنوك العامة	65.8 %	72.4 %	72.2 %	3.96 %	3.39 %	3.33 %	3.02 %	3.27 %	2.33 %
البنوك الخاصة	71.5 %	73.7 %	74.4 %	6.57 %	6.85 %	6.16 %	5.58 %	5.37 %	5.46 %
الهامش المصرفي	3.86 %	4.14 %	4.15 %	4.32 %	3.85 %	3.70 %	3.37 %	2.67 %	2.72 %

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على المصادر التالية: (الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي،

2019) (الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، 2023)

- (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2019، الصفحة 99)

- (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2023، الصفحة 65)

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن: الهامش المصرفي في البنوك الجزائرية قد شهد نوعا من الاستقرار خلال الفترة (2015 – 2023)، حيث ارتفع من معدل 3.86% سنة 2015 إلى غاية سنة 2018 ليبلغ مستوى 4.32%، ثم سجل انخفاضاً تدريجياً من سنة 2019 إلى أن وصل عند مستوى 2.72% حتى سنة 2023.

أما بالنسبة للبنوك العمومية والخاصة، فقد كانت المعدلات المسجلة في البنوك الخاصة أكبر من تلك المسجلة في البنوك العمومية، وذلك في السنوات الثلاث الأولى أي من سنة 2015 إلى غاية سنة 2017 ليبلغ مستوى يقدر ب 73.3%، ثم انخفض هذا المعدل في السنوات الأخيرة على التوالي، حتى وصل إلى ادني مستوى له ب 5.37% سنة 2022 في البنوك الخاصة، و 2.33% سنة 2023 في البنوك العمومية.

وإجمالاً تعتبر قدرة الأصول الإنتاجية للبنوك التجارية على خلق الإيراد الصافي البنكي مرتفع بشكل واضح في البنوك الخاصة أكثر منها في البنوك العمومية، ومن أهم أسباب هذا التباين هو هيمنة العمليات مع الزبائن في هامش الوساطة للبنوك الخاصة والتي تنتج فوائد أكثر من

العمليات مع المؤسسات المالية، إضافة إلى مستوى الديون غير الناجعة في أصول البنوك العمومية والتي رغم انخفاضها تبقى أكثر أهمية من الديون غير الناجعة للبنوك الخاصة.

3.3. تحديد وضعية المنافسة بناء على تحليل مؤشرات السيولة والربحية للبنوك التجارية

الجزائرية: بناء على التحليلات السابقة نحاول استخلاص النتائج وتحديد الوضعية التنافسية لهذه البنوك في النقاط التالية:

➤ لقد انتهجت السلطات النقدية منذ تسعينيات القرن الماضي جهودا كبيرة تقضي بفتح السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص، إلا أن النظام المصرفي الجزائري يغلب عليه الطابع العام حيث تمتلك مؤسساته العمومية السبعة حوالي 1249 وكالة منتشرة عبر التراب الوطني نهاية سنة 2023، فضلا عن ميول المدخرين إلى التعامل مع البنوك العمومية لثقتهم فيها أكثر من البنوك الخاصة، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري واعتماده إلى درجة كبيرة على قطاع المحروقات، والمتمثل في عديد المؤسسات العمومية، إضافة إلى عامل الثقة، حيث يميل عموم الجمهور إلى إيداع أموالهم لدى البنوك العمومية بدلا من البنوك الخاصة، ورغم هذا فإن الانتشار الذي عرفته البنوك الخاصة في السنوات الأخيرة إذ بلغ عددها 13 بنكا خاصا وحوالي 400 وكالة تنتشر في المدن الكبرى للوطن، مع زيادة جهدها في استقطاب أكبر حجم ممكن من الودائع، يدل على استرجاع البنوك الخاصة ثقة الأفراد والمؤسسات التي هي في غالبيتها مؤسسات خاصة، وبالتالي فإن هذا التطور، يعتبر مؤشرا هاما في تطور درجة المنافسة بين البنوك العمومية والخاصة، إذ بدأت البنوك الخاصة تزاخم البنوك العمومية في جلب أكبر شريحة من العملاء وجذب أكبر للودائع، بالرغم من أن هذا التقدم يخطو بخطى بطيئة؛ (الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، 2023)

➤ إن البنوك الخاصة حافظت على مستويات مرتفعة من مؤشرات السيولة والربحية عكس البنوك العمومية خلال كامل فترة الدراسة، وهو ما يرجع في الأساس إلى كفاءة البنوك الخاصة في التحكم بنشاطها واستخدام مواردها في توظيف ذات ربحية عالية وفي إدارة المخاطر وخاصة الائتمانية منها، على اعتبار أنها فروع لبنوك أجنبية، غالبا ما تحوز على تصنيف ائتماني جيد من قبل وكالات التصنيف الدولية، ومثال ذلك تصنيف بنك سوسيتي جينيرال، على عكس البنوك العمومية التي تعود ملكية رأسمالها للدولة، وتستحوذ

على أكبر حصة من القروض ويقع على عاتقها تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والتوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص مما يجعلها معرضة للمخاطر ونقص الربحية تبعاً لذلك. بناءً على ما سبق، يمكن القول بأنه رغم كل الجهود المبذولة من طرف السلطات المالية لفتح المجال للبنوك الخاصة لمزاولة نشاطها، إلا أنه لا يمكن القول أن هناك منافسة فعلية بين هذه الأخيرة والبنوك العمومية، ذلك للسيطرة شبه المطلقة للبنوك العمومية على السوق البنكي الجزائري، وبالتالي عدم نجاعة المقارنة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

4. خاتمة

إن المصارف وعلى اختلاف أنواعها تعمل في سوق تنافسية، وهي بذلك تحاول أن تحصل على أكبر قدر ممكن في هذه السوق من خلال تحقيق الربحية وتوفير السيولة اللازمة لضمان الاستمرارية في النشاط، إضافة إلى مستوى معين من الجودة والتنوعية في الخدمات المصرفية، وبذلك تحاول البنوك التجارية الجزائرية من خلال مجموعة من الآليات والمهارات المهنية أن تسيطر على مركز تنافسي هام بالنسبة للبنوك الأخرى المنافسة، وذلك بدراسة وتحليل مؤشرات السيولة والربحية، لتنويع تعبئة المدخرات وتوزيع كفاء لمواردها المالية، من خلال خلق خدمات جيدة ومبتكرة وهو ما يحسن وجودها في سوق المالية والمصرفية، لذا نقترح:

- ❖ يجب على البنوك التجارية الجزائرية أن تقوم بالتحليل الجيد للبيئة المحيطة بها، بكل ما يتطلبه من دراسات مؤشرات السيولة والربحية الحالية والمرتبقة ومتابعة بيعتها التنافسية من أجل البقاء، الاستمرار والتطور؛
- ❖ حث البنوك على تحكم أفضل في التكاليف وزيادة كفاءتها، من أجل تعويض أي انخفاض محتمل في الأرباح جراء زيادة المنافسة؛
- ❖ تمكين البنوك الخاصة من تمويل بعض المشاريع الاستثمارية الضخمة للمؤسسات العمومية والحد من استئثار البنوك العمومية بها، لزيادة المنافسة بين البنوك؛
- ❖ عقد اتفاقيات تعاون وشراكة بين البنوك العمومية والخاصة لتبادل الخبرات والاستفادة من مزايا الجانبين، من خلال توجيه الاهتمام بمؤشرات الربحية بصورة أكبر من مؤشرات السيولة النقدية، لأنها تعكس القوة السوقية للمصارف؛
- ❖ تشجيع زيادة عدد البنوك الناشطة والإسراع في معالجة طلبات اعتماد بنوك جديدة من أجل تخفيف درجة تركيز السوق وزيادة شدة المنافسة فيه.

4. قائمة المراجع

- العاللي ح ط (2005). حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ والتجارب. الاسكندرية، مصر : الدار الجامعية.
- حسين ع (2008). اسواق الاوراق المالية .عمان، الاردن :دار اسامة، ط.01
- كمال ا (2004). تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار . الاسكندرية، مصر :الدار الاجتماعية، ط.02
- محمود خ ا (2019). الخدمات المصرفية في البنوك الاسلامية . بدون بلد :دار الفكر الجامعي، ط.01
- الجزائر ب (2019) .التطور الاقتصادي والنقدي .الجزائر :التقرير السنوي.
- الجزائر ب (2020) .التطور الاقتصادي والنقدي .الجزائر :التقرير السنوي.
- الجزائر ب (2023) .التطور الاقتصادي والنقدي .الجزائر :التقرير السنوي.
- Dick, A. (2007). Market Size: service quality and competition in banking. *journal of money, credit and banking* , 01 (39), 53.
- Heizer, J. &. (2001). *The Essence of Total Quality Management: Operations Management Bank*. New York: Prentice Hall Inc.
- Hudgins, P. S. (2008). *Bank Management and Financial Services*. New York: Mc Graw Hill Education.
- M, D. (2013). Funding Liquidity Risk Defintion and Measurement, . *Journal of Banking: Finance* , 217.
- scialom, L. (1999). *économie bancaire*. paris: édition la découverte.